

Distr.: General
9 May 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية

جنيف، من ٣ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت المقترح*
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

معلومات مقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات
منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق
بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات المعقودة مع اللجنة الخاصة بشأن
تنفيذ الإعلان

المحتويات

الفقرات الصفحة

| | | | |
|---|------|-------|---|
| ٣ | ٣-١ | | أولا - مقدمة |
| | | | ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى |
| ٣ | ٦٤-٤ | | الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي |
| | | | ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر دون |
| ٤ | ٣٦-٦ | | الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي |



| | | | |
|----|-------|--|-------|
| ١٢ | ٤٩-٣٧ | برنامج الأمم المتحدة | - باء |
| ١٧ | ٥١-٥٠ | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية | - جيم |
| ١٨ | ٥٧-٥٢ | مكتب العمل الدولي | - دال |
| ١٩ | ٦٣-٥٨ | منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة | - هاء |
| ٢١ | ٦٤ | ردود إضافية | - واو |

أولا - مقدمة

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥، القرار ٤٩/٢٠٠٥، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي طُلب فيه إلى رئيس المجلس مواصلة إجراء اتصالات وثيقة مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالحالة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بشأن المسائل الواردة في ذلك القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس.

٢ - وفي الفقرة ٦ من القرار ١١٢/٦٠، المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، طلبت الجمعية العامة إلى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية والإقليمية أن تبحث وتستعرض الظروف في كل إقليم كي تتخذ التدابير المناسبة بغية التعجيل بإحراز تقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم. وفي القرار نفسه، أثنى الجمعية العامة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمناقشة التي أجراها والقرار الذي اتخذته بشأن هذه المسألة، وطلبت إليه أن يواصل، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، النظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق السياسات التي تتبعها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأنشطة التي تضطلع بها في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣ - وترد أدناه المعلومات المقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن الأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٤ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، واصل عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات في الفترة قيد الاستعراض تقديم الدعم إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي استجابة للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة. وقام عدد من المنظمات، اعتمادا على موارد ميزانيته، بتقديم برامج للدعم أو بوضع مثل هذه البرامج، وذلك بالإضافة إلى المساهمات التي تقدمها كل من هذه المنظمات، بوصفها وكالات منفذة لمشاريع بمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعد الجهة الأساسية لتقديم الدعم.

٥ - واستمر البرنامج الإنمائي في تمويل عدد من مشاريع المساعدة بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى.

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي

التقرير المتعلق بالدعم المقدم إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٦ - من بين الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تحتفظ أنغيلا وجزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة بعلاقة نشطة مع المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشارك هذه الأقاليم بانتظام في أنشطة اللجنة الاقتصادية بصفتها من الأعضاء المنتسبين في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وقد أنشئت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٧٥ لتكون هيئة فرعية دائمة تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك لتعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي، وللعمل كهيئة استشارية لأمين اللجنة الاقتصادية التنفيذي فيما يتصل بالمسائل والظروف المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي. وقد تلقت جزر كايمان مؤخرا مساعدة تقنية من المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية، وفي الدورة الحادية والثلاثين للجنة الاقتصادية، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٦، أعلن انضمام جزر تركس وكايكوس لعضوية اللجنة كعضوين منتسبين. ومن المتوقع السماح بانضمام جزر كايمان وجزر تركس وكايكوس إلى عضوية اللجنة كبلدين منتسبين، في دورة لجنة التنمية والتعاون المقبلة المقرر عقدها على مستوى الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٧ - وفي محاولة لتوفير المعلومات عن جميع البلدان الأعضاء في لجنة التنمية والتعاون، بما فيها البلدان الأعضاء المنتسبة، أعد المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي لحات موجزة عن التنمية بشأن كل بلد منها^(١). والمعلومات المقدمة أدناه مستمدة من هذه الموجزات ومن قواعد البيانات الموجودة لدى الأمانة العامة.

(١) يمكن الاطلاع على هذه الموجزات في الموقع www.eclacpos.org في إطار الوصلة: Caribbean Knowledge Management Centre-Development Profiles (مركز إدارة المعلومات لمنطقة البحر الكاريبي - لحات موجزة عن التنمية).

٨ - وقد أدت الملاحظات التي أبدت مؤخرا في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية والتعاون، التي عقدت في بورت أوف سين يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إلى تحديد المسائل الرئيسية التالية التي تؤثر في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية:

(أ) ضرورة تيسير إمكانيات الاستفادة بالبرامج والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحديد الجهات القائمة داخل المنظومة التي يمكن أن توفر المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات اللازمة لتعزيز عملية التنمية في تلك الأقاليم؛

(ب) ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار والتنوع في اقتصادات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتعزيزها بالنظر إلى حجمها وأوضاعها الاقتصادية وإلى تعرضها للكوارث الطبيعية والتدهور البيئي؛

(ج) ضرورة توسيع نطاق أعمالها في مجال تقييم الكوارث، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث وغيرها من المؤسسات الإقليمية ذات الصلة، وذلك بغية مد يد العون للدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي في مواجهة الآثار الضارة المترتبة على الكوارث الطبيعية. وينبغي أن يتضمن هذا التقييم الحد من المخاطر بهدف تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات على الانتعاش؛

(د) ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات المباشرة، ولا سيما في مجال التحليل الاجتماعي والاقتصادي وإعداد التوصيات ذات الصلة المتعلقة بالسياسات، فضلا عن تعزيز الاستناد إلى الأدلة في وضع السياسات من أجل التصدي لمسألتي الضعف والتماسك الاجتماعي؛

(هـ) ضرورة توخي مزيد من المرونة في تحليل وضع الأعضاء المنتسبين فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي والمالي الذي يترتب على إدراجهم في عمليات التكامل التجاري الإقليمي أو استبعادهم منها؛

(و) ضرورة فهم الأثر الاقتصادي والمالي الذي يحدثه على اقتصادات الأعضاء المنتسبين إدراجهم أو استبعادهم من اتفاقات الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين؛

(ز) ضرورة التعامل مع الآثار المترتبة على نمط الهجرة المتزايد داخل المنطقة بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي.

الرصد والإدارة

٩ - أتاحت لهذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، بفضل انتسابها لعضوية لجنة التنمية والتعاون، فرصة المشاركة في المنتديات العالمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠ - وفي ذلك الصدد، يحتفظ المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي بمعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مماثلة تقريبا للمعلومات التي يحتفظ بها عن البلدان المستقلة في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويتوقف ذلك على مدى توافر معلومات صالحة للإدراج في البحوث. والواقع أنه تم إعداد مذكرات قطرية عن أنغيلا وجزر فيرجن البريطانية، ومونتسيرات وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في العدد الصادر عام ٢٠٠٥ من دراسة الحالة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي. كما سيدرج لأول مرة استعراض للأداء الاقتصادي لجزر تركس وكايكوس في دراسة الحالة الاقتصادية لبلدان منطقة البحر الكاريبي الذي تصدره لجنة التنمية والتعاون.

١١ - ويجري تقديم الدعم المباشر لهذه البلدان تمكينا لها من حضور معظم الاجتماعات وحلقات العمل التدريبية التي تنظمها اللجنة الاقتصادية. وكان في نشر التقرير المتعلق بمشاركة البلدان الأعضاء المنتسبة في المؤتمرات العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة دعم لهذه الأنشطة.

١٢ - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها جميع البلدان الأعضاء في لجنة التنمية والتعاون في قسم الخاص باللمحات الموجزة المتعلقة بالتنمية في الموقع الرسمي للمقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي على شبكة الإنترنت <http://www.eclacpos/KMC/default.asp>.

موجزات اقتصادية واجتماعية^(١)

أنغيلا

١٣ - أشارت حكومة أنغيلا في بيان الميزانية لعام ٢٠٠٥ إلى أن صناعة السياحة تشكل الأساس للتنمية منذ عام ١٩٨٠، وأكدت مجددا سياستها المتمثلة في تعزيز سياحة الأغنياء المنخفضة الحجم - عالية القيمة. ويُنظر إلى ذلك بوصفه الطريقة الوحيدة لاستمرار هذه الصناعة بالنظر إلى صغر حجمها وتعرضها للضرر من جراء التقلبات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويعزى النمو في اقتصاد أنغيلا إلى النمو في قطاعي السياحة والتشييد، حيث يقدر أن الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد من ٣٦,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي

في عام ١٩٨٤ إلى المبلغ المسقط في عام ٢٠٠٤، وهو ٣٦٥,٢ مليون دولار. ومن حيث نصيب الفرد، ازداد الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨١ ٥ دولارا من دولارات شرق الكاريبي (١ ٩٥٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) في عام ١٩٨٤ إلى قرابة ٢٩ ٨٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي (١١ ٠٧٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) في عام ٢٠٠٤. وتتراوح تقديرات التوسع في النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٤ بين ١٢ في المائة (مصرف التنمية الكاريبي) و ١٤ في المائة (المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي)، وهو ما يزيد عن نسبة الـ ٣ في المائة التي شهدتها عام ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن يستمر النمو في أعداد السياح القادمين خلال عام ٢٠٠٥، مدفوعا بتوسيع المطار ليخدم الطائرات الأكبر حجما. وأظهرت المعلومات الواردة في ميزانية عام ٢٠٠٥ أن أعداد الزوار ارتفعت عن الرقم الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠، وهو ١٧٢ ٨ زائرا (الزوار المقيمون وزوار اليوم الواحد)، ويُتَظَر أن يزور شواطئ أنغيلا ١٢٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥. وكنتيجة مباشرة للتحسن في الأحوال الاقتصادية زاد عدد السكان بنسبة ٧١,٧ في المائة منذ عام ١٩٨٤، إذ ارتفع من ٦ ٩٨٧ نسمة إلى ١٢ ٢٠٠ في الوقت الراهن. ويرجع قدر كبير من هذه الزيادة إلى الهجرة الداخلية، وبصفة رئيسية من بلدان منطقة البحر الكاريبي الأخرى. ويشكل غير الأنغليين الآن ما نسبته ٢٨ في المائة من السكان. ونتيجة لهذه الظاهرة الجديدة، وضعت الحكومة سياسة جديدة للهجرة.

١٤ - ولضمان استمرار التنمية، وضعت حكومة أنغيلا البرامج الاستراتيجية التالية:

- (أ) إطار استراتيجي لاقتصاد قائم على المعلومات في أنغيلا: مشروع وثيقة سياسة لحكومة أنغيلا - تحديد أولويات العمل؛
- (ب) مشروع خطة مدتها خمس سنوات لتطوير التعليم: أنغيلا ٢٠٠٥-٢٠١٠. وقد جرى تقديم مشروع أولي لأغراض التشاور العام قبل التصديق عليه من الحكومة. ويتمثل الغرض من خطة تطوير التعليم في توفير التوجيه الاستراتيجي العام لتطوير التعليم في أنغيلا على مدى السنوات الخمس المقبلة ولتكون بمثابة خارطة طريق للتنفيذ.
- (ج) استراتيجية شاملة لإدارة الكوارث على الأجل المتوسط، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ترمي إلى توفير إطار إداري للهيكل المؤسسية وآليات التشغيل بهدف الحد بدرجة كبيرة من التعرض للمخاطر بأنواعها كافة؛
- (د) الخطة الوطنية للأعاصير بأنغيلا.

١٥ - ولا تضطلع اللجنة الاقتصادية بأي مشاريع في أنغيلا في الوقت الحالي.

جزر فيرجن البريطانية

١٦ - في عام ٢٠٠٤، حدثت طفرة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لتبلغ نسبته ٥,٣ في المائة (مقارنة بنسبة -٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٣) بالرغم من استمرار حالات التقلص في قطاع التشييد. وتصدر مسيرة التوسع الاقتصادي قطاع السياحة (١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) الذي نجح خلال السنة في التعافي تماما من التراجع الذي ألمّ به لمدة عامين متتاليين. وزاد العدد الإجمالي للزوار الوافدين بنسبة ٢٤ في المائة ولركاب السفن السياحية بنسبة ٥٥ في المائة.

١٧ - وقد ترجم التوسع في النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع في الإيرادات الحكومية أتاح للحكومة أن تقلل من عجز الميزانية (١,٥ في المائة و ١,١ في المائة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) بالرغم من الزيادة الكبيرة في النفقات المتكررة. ونتج عن ذلك زيادة في مجموع الالتزامات النقدية بنسبة ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ (مقارنة بنسبة -١٩ في المائة في عام ٢٠٠٣)، تمشيا مع التوسع في إجمالي النفقات. وأظهرت بيانات ميزانية النظم المصرفية التجارية نتائج إيجابية في القطاع الخارجي، حيث بلغ رصيد الحسابات الجارية ٢٦٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٣١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي). وانعكس الفائض المستمر في رصيد السلع والخدمات في رصيد الحسابات الجارية. وبصفة خاصة، انعكس الارتفاع في صادرات الخدمات بنسبة ٧ في المائة (-١ في المائة في عام ٢٠٠٣) في أداء المبيعات الخارجية. واستجابت الواردات بدورها للارتفاع في الطلب الداخلي، إذ زادت كل من واردات السلع والخدمات بنسبة ٥,٢ في المائة و ٦,٧ في المائة، على التوالي (-٠,٢ في المائة و -١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣).

١٨ - ومن المقرر الاضطلاع في عام ٢٠٠٥. بمزيد من خطط التحرير والتنويع تخفيفا عن الخزينة العامة. ويتوقع أن يزيد نشاط التشييد مع نمو النشاط التجاري. كما يُتوقع أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع. إضافة إلى ذلك، بدأ نفاذ نظام قانوني جديد للشركات (قانون الشركات التجارية لجزر فيرجن البريطانية) يتيح عدة حوافز ضريبية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٩ - وقد استفادت حكومة جزر فيرجن البريطانية التي تسلم بأهمية أعمالها التجارية الخارجية أيما استفادة من الخدمات المالية، التي تشكل عنصرا رئيسيا في اقتصاد جزر فيرجن البريطانية، حيث أسهمت بما يقرب من نصف إيراداتها. ويقوم هذا القطاع بخدمة الشركات التجارية الدولية وأخذ مؤخرا في التحرك في اتجاه صناديق الاستثمار المشتركة والشركات الفرعية المخصصة لإعادة التأمين الذاتي. وجزر فيرجن البريطانية، وهي من أشهر المراكز

المالية الخارجية في العالم، ليست مركزا ماليا للجميع بالنظر إلى أن الشعار الوطني الذي تأخذ به لتسويق السياحة هو: "نعم، نحن مختلفون"، وهو ما ينطبق بالتأكيد على قطاع الخدمات المالية.

٢٠ - وعقب إنهاء معاهدة ضرائب الدخل المبرمة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٢، وضع مرسوم الأعمال التجارية الدولية في عام ١٩٨٤، الذي ينص على تأسيس شركات معفاة من ضرائب جزر فيرجن البريطانية. ويرجع نجاح القطاع المالي في جزر فيرجن البريطانية حصرا تقريبا إلى الدور الذي تؤديه بوصفها أهم ولاية قضائية لشركات الأعمال التجارية الدولية في العالم.

٢١ - ومن بين مساحة تبلغ ٣٧ ٠٠٠ فدان من الأرض، يقدر عدد الأقدنه غير الصالحة لأي شكل من أشكال الزراعة ١٠ ٠٠٠ فدان، وذلك لشدة انحدارها وتكوينها الصخري. ومن بين المساحة البالغة ٢٧ ٠٠٠ فدان الصالحة للزراعة، لا تتجاوز نسبة مساحة الأرض المنبسطة ٢ في المائة. كما أن التربة مستمدة من الصخور المتبلرة والرواسب الطفلية الجرانيتية، ويمكن أن توفر الغذاء للقشرة النباتية بقدر ما يسمح به عمق التربة وحالة العناصر الغذائية بها وسقوط الأمطار.

٢٢ - ولا تضطلع اللجنة الاقتصادية رسميا بأي مشاريع في جزر فيرجن البريطانية في الوقت الحالي.

مونتسيرات

٢٣ - في عام ٢٠٠٤، كانت البيانات المبدئية تشير إلى تسجيل مونتسيرات نموا اقتصاديا للسنة الثالثة على التوالي. وتكشف التقديرات الأولية للنتائج المحلي الإجمالي عن نسبة نمو فيه قدرها ٤,٢٦ في المائة في ٢٠٠٤. ويشكل ذلك تحسنا بالقياس إلى معدل النمو المنقح البالغ ١,٢ في المائة الذي تحقق في عام ٢٠٠٣. وتأثرت الزيادة في النشاط الاقتصادي بصفة رئيسية بالزيادات التي طرأت على القيمة المضافة لقطاعات المصارف والتأمين، والنقل، والعقارات والإسكان، والتشييد، والفنادق والمطاعم، والقطاع الحكومي. وعلى النقيض من ذلك، طرأ تقلص على النشاط الاقتصادي في قطاع الزراعة.

٢٤ - واقتصاد مونتسيرات صغير وشديد الانفتاح ويعتمد اعتمادا شديدا للغاية على الواردات من السلع التجارية. ويزيد عدد السكان في الوقت الحالي زيادة طفيفة على ٥ ٠٠٠ نسمة بعد أن تقلص من عدده البالغ ١٠ ٥٠٠ نسمة تقريبا في عام ١٩٩٥. وكانت السياحة (وخاصة الإقامة السياحية) والخدمات المتصلة بها تشكل عصب الاقتصاد

قبل عام ١٩٩٥، حيث كانت تسهم بنسبة قدرها حوالي ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. ولا تسهم السياحة حاليا بأكثر من ١٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن السيطرة على النشاط الاقتصادي كانت على مدى السنوات الثلاث الماضية لقطاعي الخدمات الحكومية والتشييد. وبلغ متوسط مساهمة هذين القطاعين مجتمعة حوالي ٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩.

٢٥ - ولا تضطلع اللجنة الاقتصادية حاليا بأي برامج في مونتسيرات.

جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٦ - الحكومة المنتخبة في سبيلها للانتهاج حاليا من الفترة الثانية لها في الحكم ومن المقرر أن تجرى الانتخابات في عام ٢٠٠٦.

٢٧ - ويعكس النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٤ (٣,٠ في المائة) وعام ٢٠٠٥ (وتقديره ٣,٢ في المائة) انتعاشا في النشاط السياحي وأداء قويا في قطاعي الأعمال والخدمات المالية.

٢٨ - وتشكل السياحة المحرك الرئيسي للنمو وقد زاد مجموع الزوار بنسبة ٩,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وتجاوز عدد الزوار ٢,٦ مليون زائر سنويا في عام ٢٠٠٤، وهو أعلى من أقصى رقم تحقق قبل ذلك وهو ٢,٥ مليون زائر في عام ٢٠٠١. وارتفع مجموع إنفاق الزوار بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ وبلغ ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. أما في قطاع الصناعة التحويلية، فارتفعت قيمة إنتاج النفط المكرر بما نسبته ٤٠ في المائة نتيجة لارتفاع أسعار السلع وزيادة الطلب. وبدأت السفن السياحية تزود بالوقود مباشرة من معمل التكرير في هوفنسا. كما أن صناعة مشروب الرم، وهي تشمل شركة جزر فيرجن المحدودة لصناعات الرم تنتج إنتاجا جيدا. غير أن صناعة الساعات في ضمور. وهبط مجموع شحنات الساعات بنسبة ٢٠ في المائة. وكانت الزيادة في نشاط التشييد في عام ٢٠٠٤ أقل منها في عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب الانتهاء من المشاريع الكبيرة والتأخر في بدء مشاريع أخرى. وتقلص إجمالي عدد الوظائف بنسبة ٣ في المائة، ولكن من المتوقع أن يكون النمو قويا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وكان قطاع الخدمات المالية من أكثر القطاعات حيوية، مما يعكس نجاح برنامج مؤسسة التنمية الاقتصادية الذي يتضمن منح مزايا ضريبية للشركات المعتمدة التي تتخذ لها مقرات قانونية في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة.

٢٩ - وتظهر الأرقام المبدئية للبطالة انخفاضا من ٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ و ٧,٥ في المائة عام ٢٠٠٥. وارتفع عدد الوظائف في قطاع الصناعة

التحويلية بنسبة ٥ في المائة ليصل إلى ١٤٦ ٢ وظيفة. ومن المتوقع أن يؤدي تشييد وحدة إزالة الكبريت في هوفنسا إلى إيجاد ٤٠٠ وظيفة. وشهدت الفنادق والمطاعم عاما جيدا وارتفع إجمالي الوظائف فيها بنسبة ٤ في المائة.

٣٠ - وبحلول نهاية التسعينات كانت الحالة المالية في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة مخوفة بالمخاطر، وذلك عقب سلسلة من الأعاصير التي دمرت الاقتصاد ودفعت الحكومة إلى قبول قروض اتحادية للمساعدة الطارئة. واعتمدت في عام ٢٠٠٠ خطة مدتها خمس سنوات للإنعاش الاقتصادي والمالي من أجل تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. وأذن للحكومة بإصدار سندات بما لا يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للحصول على أموال لمواجهة النفقات الجارية. وبالرغم من أن الكثير قد تحقق من حيث الانضباط المالي، لا يزال البلد ينوء بعبء دين حكومي يقدر بمبلغ بليون من دولارات الولايات المتحدة كما تؤثر أقساط الفوائد تأثيرا شديدا على الوضع المالي. ولم تجر أي عمليات جذرية لإعادة هيكلة للديون.

٣١ - وفي الوقت ذاته، قدمت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٥ ميزانيتها التنفيذية لعام ٢٠٠٦، استنادا إلى إيرادات مسقطه بمبلغ ٧٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتستمد تلك الإيرادات من الضرائب (٨٠ في المائة)، والرسوم (٦ في المائة)، والفوائد وإيرادات أخرى (١٤ في المائة)، من بينها صندوق الأموال المقابلة لضرائب الدخل الذي تحول من خلاله الضرائب التي تجبى في الولايات المتحدة على أنشطة يتم القيام بها في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة.

٣٢ - ومن المقدر أن يوازن مجموع النفقات الميزانية البالغة ٧٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتشمل هذه النفقات تحويلات إلى صناديق أخرى، منها صندوق الأموال المقابلة. كما تشمل هذه النفقات مبلغ ٨٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لخدمة الديون (١٢ في المائة من الإيرادات).

٣٣ - وتمارس جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة سلطتها الضريبية بنفسها، ممثلة في مكتب ضرائب الدخل، عملا بلوائح قانون ضرائب الدخل في الولايات المتحدة. وإدارة ضرائب الدخل بالولايات المتحدة و مكتب ضرائب الدخل إدارتان منفصلتان للضرائب وينظم العلاقة بينهما اتفاق تنفيذ الضرائب بين جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وبين الولايات المتحدة، الموقع في شباط/فبراير ١٩٨٧. ويقدم سكان جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة إقرارات بدخولهم الخارجية إلى المكتب ولا يقدمون إقرارات بضرية الدخل لإدارة ضرائب الدخل بالولايات المتحدة.

٣٤ - وفي أواخر عام ٢٠٠٣، تقدم ممثل جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في الكونغرس بمشروع قانون (الكونغرس الثامن بعد المائة، مجلس النواب ٣٥٨٩) لإنشاء وظيفة لمسؤول مالي أول تخضع لإشرافه جميع أوجه الإنفاق الحكومي. ولا تؤيد الحكومة مشروع القانون المذكور، إذ تقول إنه سيحد بدرجة شديدة من سلطة المسؤولين المنتخبين بالإقليم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أحال الكونغرس مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ وأوصى باعتماده. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أحاله مجلس الشيوخ إلى لجنة الطاقة والموارد الطبيعية.

٣٥ - وقد شرعت جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في تطبيق سياسة لاجتذاب بعض الشركات التي توفر خدمات خارج الإقليم (إدارة الاستثمارات والاستشارة وإعداد برامج الحاسوب). ويمكن لهذه الشركات تحت ظروف معينة أن تعتبر معتمدة قانوناً في جزر فيرجن، ومن ثم تحصل على إعفاءات ضريبية كبيرة. ويفرض قانون اتحادي جديد، هو القانون الأمريكي لإنشاء الوظائف، الذي تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، شروطاً إضافية لاستحقاق الإقامة المشروعة في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ويحد من إمكانيات التمتع بالتخفيض الضريبي. ويتوقف تأثير هذا القانون على تفاصيل تنفيذه، ولكنه يضعف من إحدى أدوات سياسة التنوع الاقتصادي لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة.

جزر كايمان

٣٦ - طلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالأنشطة التالية في جزر كايمان في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جامايكا:

(أ) تقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي لإعصار أيفان على جزر كايمان، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(ب) تنظيم حلقة عمل للتدريب على استخدام منهجية اللجنة الاقتصادية لتقييم الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، ١٨-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

باء - برنامج الأمم المتحدة

المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي: أنغيلا، وجزر فرجن البريطانية، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس، وجزر كايمان، وبرمودا

٣٧ - يقوم البرنامج الإنمائي منذ عام ٢٠٠٢، من خلال المركز الإقليمي للمساعدة التقنية لمنطقة البحر الكاريبي، بتزويد عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر

الكاربي بالمساعدة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسات في المجالات الخاصة بالاقتصاد الكلي والإدارة المالية والضريبية وإعداد الإحصاءات الاقتصادية وإدارتها.

٣٨ - وتلقت أنغيلا الدعم فيما يتصل بالإشراف على القطاع المالي من أجل استعراض مشروع قانونها المتعلق بلجنة الخدمات المالية؛ ووضع مبادئ توجيهية لإدارة المخاطر تغطي كفاية رأس المال وإدارة الشركات والمحاسبة ومراجعة الحسابات ومعاملات الأطراف المترابطة وحالات التعرض لأخطار كبيرة وتوثيق الأصول، وتتماشى مع المبادئ التوجيهية التي يقوم المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي بوضعها حالياً. وفيما يتعلق بإدارة المالية العامة، تلقت أنغيلا المشورة التقنية فيما يتصل بمقترحات الإصلاح، كما تمت مناقشة الترتيبات المتعلقة بمتابعة الأمر عن طريق حلقة عمل تتعلق ببرامج smartstream، التي سيضطلع المحاسب العام لأنغيلا بتنسيقها. وفي مجال جمع الضرائب، تلقت أنغيلا الدعم اللازم لوضع قانون إدارة الضرائب، كما تلقت مساهمات تتعلق بتدريب مجموعة من الموظفين على أساليب مراجعة الحسابات عموماً، ومراجعة حسابات الفنادق على وجه الخصوص. وفي مجال إعداد الإحصاءات واستخدامها، أوفدت بعثة أولية للخبراء من أجل تيسير الاضطلاع باستعراض واسع النطاق للموارد المتاحة لوضع جدول للإمداد والاستخدام. وتوفر هذه المساعدة الدعم للمبادرة التي تضطلع بها إدارة الإحصاءات في أنغيلا في عدد من المجالات، من بينها استكمال سجل الأعمال التجارية وتحديد تصنيفات الصناعة. كما قامت بانتظام إدارة الإحصاءات بحوسبة بيانات الحسابات القومية التي تم جمعها من خلال الاستقصاءات السنوية، وإجراء استقصاء لمنتجات الأعمال التجارية. وتتصل مجالات الاهتمام في هذا الصدد بتقديرات أعباء المعيشة والأنشطة غير النظامية. وقد تمت الموافقة على تمويل تقديم المساعدة لمدة ثلاث سنوات لأحد عناصر المرحلة الثانية.

٣٩ - كما يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لـمونتسيرات من خلال مشروع "التخفيف من حدة الكوارث، وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات دعماً لبرنامج إعادة التوطين في مونتسيرات بعد انتهاء حالة الطوارئ".

٤٠ - و يقوم البرنامج الإنمائي/متطوعو الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٨ بتقديم الدعم من خلال هذا المشروع، أما التمويل فتوفره وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، بالإضافة إلى بعض التمويل المناظر الذي تقدمه حكومة مونتسيرات. ويقصد بهذه المساعدة بناء القدرات المؤسسية عن طريق التخفيف من حدة الاختناقات في عدد من الإدارات الحكومية الرئيسية وتوفير التدريب لها، بغية تيسير تنفيذ برنامج مونتسيرات لإعادة التوطين والانتعاش. كما يقصد بذلك الدعم توفير المساعدة اللازمة للحكومة للتخفيف من حدة الكوارث، من

خلال التحليل المتكامل لمواطن الضعف الذي لا غنى عنه لاتقاء الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية التي تشكلت حديثاً في المنطقة الآمنة. وسوف يؤدي هذا في جملة أمور إلى تشجيع أهالي مونتسيرات على العودة للاستقرار في موطنهم بصفة دائمة. وقد تولى متطوعو الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية، وما زالوا مستمرين في ذلك. وقد عمل في مونتسيرات منذ عام ١٩٨٩ ما مجموعه ٢١ من متطوعي الأمم المتحدة من ١٧ جنسية، وذلك في إطار ٢٦ مهمة مختلفة تتعلق ببرنامج الجزيرة الخاص بالتنمية والحكم الرشيد.

٤١ - ويمكن تقسيم الدعم الذي يقدمه متطوعو الأمم المتحدة بشكل عام إلى المجالات التالية:

(أ) التخطيط العمراني وتطوير الهياكل الأساسية - يقدم هذا الدعم عن طريق وزارة الأشغال العامة. وتمثل النواتج المستهدفة في هذا المجال، التي تم إلى حد بعيد تحقيقها، في تعزيز وحدة التخطيط العمراني، مع التركيز على نظم المعلومات الجغرافية، وزيادة قدرات إدارة الأشغال العامة، بوزارة الاتصالات والأشغال، في مجال الهندسة المدنية. ومن الأعمال التي أنجزت من خلال هذا الدعم تشييد مشرحة ملحقة بالمستشفى، وبناء مركز الرعاية المجتمعية، والمقرين الجديدين لعمل الشرطة وإقامة أفرادها، ومهبط لطائرات الهليكوبتر، وطرق ومصارف خرسانية. ويجري حالياً، بإسهام من متطوعي الأمم المتحدة، تصميم مقر جديد للحكومة. وفي مجال التخطيط العمراني، يجري أيضاً توفير الدعم اللازم لوضع مختلف قواعد البيانات المتعلقة بالموارد الخاصة بالأراضي، وحوسبة نظم مسح الأراضي وتسجيلها في مونتسيرات باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية. وتم تقديم خدمات تتعلق ببيانات نظم المعلومات الجغرافية لمختلف الإدارات من أجل دعم المشاريع المتعلقة بتخطيط الموارد ورسم الخرائط والتنمية، وبخاصة تطبيق نظم معلومات الأراضي.

(ب) العلاج المهني والعلاج الطبيعي، بما في ذلك الرعاية المجتمعية للمسنين، وبخاصة قبل وبعد نقلهم من الملاجئ القريبة من البركان إلى شقق حديثة الإنشاء مزودة بالمشرفين. وتمثل النواتج الواضحة المستهدفة، التي تم إلى حد بعيد تحقيقها، في تعزيز برنامج مونتسيرات للتنمية النفسية التابع لوزارة التعليم والصحة والخدمات المجتمعية. ويستلزم ذلك تدريب الموظفين في وزارة الصحة على توفير الرعاية المجتمعية للمسنين. وفي عام ٢٠٠٥، اتجه الدعم إلى توفير خدمات إعادة التأهيل للمسنين والمعوقين. كما اتجهت الجهود إلى التركيز على تقديم المساعدة في تقييم وشراء المعدات الطبية المعمرة من أجل الوكالة المعنية بتقديم الرعاية في المنازل وفي دور المسنين، وتقديم المشورة فيما يتعلق بتزويد المعوقين

بإمكانيات دخول المباني والخروج منها خلال فترة تشييدها، وتوفير التدريب فيما يتصل بالدورة الأولمبية الخاصة.

(ج) بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، سواء عن طريق تدريب الموظفين مباشرة أو بناء المؤسسات فيما يتصل بمختلف مجالات التخفيف من حدة الكوارث والتعافي من آثارها، التي يشارك فيها متطوعو الأمم المتحدة منذ سنوات.

٤٢ - النواتج - تم، وما زال يجري، تحقيق النواتج التالية من خلال الدعم المذكور:

- تحسين تصميم المشاريع المعمارية لمختلف الإدارات الحكومية، سعياً إلى تنفيذ برنامج إعادة التوطين في البلد على نحو يتسم بالكفاءة
- زيادة قدرة هيئة تنمية الأراضي بوزارة الزراعة والبيئة على تقييم الأراضي
- توفير القدرات المدربة على تقديم الرعاية المجتمعية للمسنين في وزارة الصحة
- تعزيز وحدة التخطيط العمراني، مع التركيز على سبيل الأولوية على نظم المعلومات الجغرافية
- تعزيز برنامج التنمية النفسية في منتسريات، التابع لوزارة التعليم والصحة والخدمات المجتمعية، مع التركيز على سبيل الأولوية على الخدمات النفسية والاستشارية
- تعزيز قدرة مختلف إدارات منتسريات الحكومية على تنفيذ برنامج إعادة التوطين.

٤٣ - وتمثل الجهة الرئيسية المستفيدة في إدارة الطوارئ، منتسريات، التي سيمكنها الآن أن تقدم توجيهات بشأن أوجه الضعف أمام الكوارث، للمخططين الإنمائيين ومبادرات القطاع الخاص التي يضطلع بها في السنوات القادمة. كما أعانت المساعدة التقنية ومبادرات نقل المعرفة عدداً من الوزارات الرئيسية، ومنها وزارات الزراعة، والاتصالات، والأشغال، والصحة، على تعزيز قدرتها على خدمة سكان منتسريات. واستفادت أيضاً أشد فئات السكان ضعفاً، مثل المسنين، نتيجة للتحسينات التي أدخلت في الهياكل الأساسية لقطاعات الصحة والمياه والطرق والإسكان والأمن والمرافق التعليمية.

٤٤ - ومن المتوقع عند انتهاء المشروع أن يتحقق ما يلي:

- إدماج إدارة الكوارث واتقائها والتخفيف منها في تصميم وتطوير المجتمعات الجديدة في المنطقة الآمنة؛

- كفالة مزيد من الفعالية في تنفيذ برنامج إعادة التوطين في مونتسيرات سواء لسكانها المقيمين في الجزيرة أو للمشردين العائدين، عن طريق إزالة الاختناقات التقنية والمؤسسية في طائفة من الإدارات الحكومية.

٤٥ - كما يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لمونتسيرات وأنغيلا فيما يتعلق بالاستدامة البيئية دعماً للهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في إطار المشروع المتعلق بتعزيز القدرات المتعلقة بالإدارة البيئية في ستة من البلدان الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي. وهذا المشروع هو مشروع إقليمي هدفه الرئيسي تعزيز القدرات المتصلة بالإدارة البيئية داخل منظمة دول شرق الكاريبي، سواء على الصعيد الحكومي أو صعيد المجتمع المحلي، من خلال مساهمات المتطوعين، وبخاصة من خلال كفالة مشاركة المجتمع المدني (مع التركيز على الشباب والنساء)، وتعبئة الجماعات المحلية والمتطوعة بهدف إشراكها في وضع سياسة وطنية، وتعزيز الأدوار التي ينهض بها المتطوعون في مجال الإدارة البيئية.

٤٦ - وقد بدأ هذا المشروع في عام ٢٠٠٥ في شهر أيلول/سبتمبر في أنغيلا، وشهر كانون الأول/ديسمبر في مونتسيرات. والهدف من المشروع هو دعم حكومتي أنغيلا ومونتسيرات في تعزيز قدراتهما المتعلقة بالإدارة البيئية من خلال الوزارة المسؤولة عن البيئة في كل منهما. كما يقصد بها دعم المجتمع المدني.

٤٧ - ومن خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة، يتيح البرنامج الإنمائي لكل من البلدين خدمات خبير دولي من متطوعي الأمم المتحدة لفترة أولية تمتد لعام واحد. ويعمل المتطوع المذكور مع الوزارة المسؤولة عن البيئة في كل من البلدين. وينصب التركيز على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالإدارة البيئية، وتيسير العمل الإرشادي من أجل وضع وتنفيذ المشاريع التمكينية التابعة لمرفق البيئة العالمية. وينتظر من المتطوع المذكور أن يقوم، من خلال الإدارة المعنية، بتقديم الدعم اللازم للجماعات المجتمعية في تعزيز مهاراتها في مجال الإدارة البيئية بهدف إكسابها مهارات معززة فيما يتعلق بالمشاريع. وسوف يساعد ذلك في هئيتها لتحقيق مزيد من النجاح في مشاريع المنح الصغيرة ذات الصلة.

٤٨ - ومن المتوقع إنجاز النواتج التالية:

- تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للإدارة البيئية للبلدين
- تدريب مجموعة مختارة من أفراد الحكومة والمجتمع المحلي وإكسابهم القدرة على محاكاة الأنشطة التي تدعم تنمية القدرات المتعلقة بالإدارة البيئية
- وضع آليات لتقييم الجهود الجارية للتثقيف بشأن المسائل البيئية

- تعزيز توعية المجتمع المحلي بالمسائل البيئية، من قبيل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والملوثات العضوية الثابتة وتدهور الأراضي
 - زيادة عدد المجتمعات المحلية المستفيدة من برنامج المنح الصغيرة بهدف تعزيز الموارد اللازمة لمواجهة الشواغل البيئية المحلية
- ٤٩ - وقد وفر البرنامج الإنمائي الدعم أيضا لعدد من المبادرات والأنشطة غير المتعلقة بالمشاريع، على النحو التالي:

- دعم اللجنة الخاصة المعنية بالحالة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مساهماتها في لجنة استقلال برمودا. وقد قامت اللجنة بزيارة إلى برمودا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وزيارة للمتابعة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقام البرنامج الإنمائي بتمويل مشاركة نائب الممثل المقيم لجامايك وأحد المستشارين الإقليميين الذي قام بتوفير الدعم التقني للجنة
 - قدم البرنامج الإنمائي الدعم للتقييم الاجتماعي - الاقتصادي لجزر كايمان، الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أعقاب الدمار الذي خلفه إعصار أيفان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
 - قام البرنامج الإنمائي، في إطار مشروعه المتعلق بمبادرة إدارة المخاطر في منطقة البحر الكاريبي، بدعم استعراض شامل لإدارة الكوارث في جزر تركس وكايكوس، كما وفر الدعم اللازم لوضع أفضل الممارسات الخاصة ببرنامج الحد من المخاطر في جزر فيرجين البريطانية، وقام بإدماج تلك الممارسات في إطار سياساته العامة.
- ٥٠ - ويقوم البرنامج الإنمائي منذ عام ٢٠٠٣، من خلال مشروع يدعم بناء القدرة على البحث والإنقاذ في منطقة البحر الكاريبي، بدعم جميع البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تعزيز قدرتها على البحث والإنقاذ في البر، وهو ما يشمل: التدريب على إدارة المخازن والاتصالات، ووضع سياسات عامة في هذا المجال، والنهوض بالمخازن، وتوفير معدات الاتصال والنقل اللازمة لعمليات البحث والإنقاذ.

جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- ٥١ - يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من خلال ما يقوم به من بحث وتحليل فيما يتعلق بالعوائق الهيكلية والمسائل المتصلة بالضعف التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم تلك البلدان في الجهود التي تبذلها للحصول على اعتراف

متزايد من المجتمع الدولي، ولا سيما في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفي مجال تمويل التنمية.

٥٢ - ويضع الأونكتاد في الاعتبار أن التجربة الاقتصادية لبعض الأقاليم الجزرية غير المتمتعة بالحكم الذاتي (التي تقوم بأنشطة اقتصادية على درجة عالية من التخصص، مثل السياحة والخدمات المالية الخارجية) قد تكون مفيدة للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمتعة بالحكم الذاتي. ومن المهم أن يجري تسليط الضوء على المشاكل الهيكلية التي تواجهها تلك الدول، وحاجتها إلى أن تعامل معاملة خاصة في المحافل الدولية ذات الصلة. ويفيد هذا أيضا الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تحتاج إلى معاملة تفضيلية في طريقها نحو تحقيق التنمية.

دال - مكتب العمل الدولي

٥٣ - يتسم نشاط مكتب العمل الدولي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بطابع معياري وتنفيذي في آن واحد.

البعد المعياري

٥٤ - فيما يتعلق بالبعد المعياري، يركز عمل منظمة العمل الدولي على تطبيق معايير العمل الدولية وتعزيزها، وعلى وجه التحديد اتفاقيات العمل الدولية (وهي ملزمة بمجرد التصديق عليها) وتوصيات العمل الدولية (غير ملزمة). وفي هذا الصدد، أعلنت كل من فرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، كل في الإقليم الذي يتبعها، أن هذه الاتفاقيات تسري، بموجب المادة ٣٥ من دستور منظمة العمل الدولية، على كل من أنغويلا، وبرمودا، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتيسيرات، جنبا إلى جنب مع التعليقات المرتقبة للجنة الخبراء على تطبيق الاتفاقيات والتوصيات فيما يتعلق بالأقاليم المذكورة.

٥٥ - ومن الجدير بالذكر أنه لم يصدر أي إعلان بموجب المادة ٣٥ من دستور منظمة العمل الدولية المذكورة أعلاه في حالة كل من بيتكرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر كايمان، والصحراء الغربية. وفيما يتعلق بصفة خاصة بحالة جزر كايمان، وجزر تركس وكايكوس، أبلغت المملكة المتحدة منظمة العمل الدولية بأن المشاورات جارية مع السلطات المحلية بغية تقديم إعلان بموجب المادة ٣٥.

البعد التنفيذي

٥٦ - فيما يتعلق بالبعد التنفيذي، تستفيد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من الخدمات الاستشارية والإعلامية التي تقدمها منظمة العمل الدولية في إطار أنشطتها في مجال التعاون التقني، ويشارك بعضها بصورة متواترة في الاجتماعات والحلقات الدراسية دون الإقليمية التي تعقد برعاية المنظمة.

٥٧ - وفيما يتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، يوجه الانتباه إلى المعلومات التالية المقدمة من المكتب دون الإقليمي في بورت - أوف - سبين. وكقاعدة عامة، تدعى هذه الأقاليم إلى حضور الاجتماعات دون الإقليمية لمنظمة العمل الدولية. كما أن موظفي المنظمة يوفدون في بعثات إلى تلك الأقاليم لتزويدها بالمساعدات والمشورة التقنية.

٥٨ - وخلال عام ٢٠٠٥، قام مكتب منظمة العمل الدولية دون الإقليمي في بورت - أوف - سبين ببعض الأنشطة في أقاليم البحر الكاريبي (معظمها في جزر تركس وكايكوس وبرمودا) وذلك في مجالات إدارة العمل ومعايير العمل الدولية وبعض أنشطة أرباب العمل.

هاء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥٩ - تنطوي الأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فيما يتعلق بالتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية على أهمية لمعظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبصفة رئيسية، تركزت المساعدة التي تقدمها المنظمة إلى تلك الدول على دعم سياسات التنمية المستدامة، والممارسات المتبعة في مجالات الزراعة، والتنمية الريفية، والحراثة، ومصائد الأسماك، والأمن الغذائي. ويجري تيسير سبل توصيل الدعم المقدم من المنظمة من خلال مكاتبها الإقليمية بما في ذلك المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي الموجود في بربادوس، والمكتب دون الإقليمي لجزر المحيط الهادئ الموجود في ساموا.

٦٠ - وقدمت المنظمة مساهمات إلى الاجتماع الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في موريشيوس، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، منها ما يلي: المشاركة في عضوية فريق معني بمسائل التجارة الزراعية في إطار حلقة المناقشة التفاعلية المتعلقة بالتجارة والتنمية الاقتصادية، التي أعدت لها المنظمة أيضا وثيقة فنية؛ وتنظيم عرض للمنظمة على هامش الاجتماع بشأن الزراعة والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والمشاركة في النشاط الذي اضطلعت به فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية شراكة منطقة البحر الكاريبي/المحيط الهادئ؛ وتنظيم معرض للمنظمة.

وتسعى المنظمة إلى إشراك الدول الجزرية الصغيرة النامية في نظام رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتعلقة بتقليص الجوع التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمنصوص عليها في إعلان الألفية. وتم مؤخرا إعداد الإحصاءات المطلوبة لبرمودا وكاليدونيا الجديدة.

٦١ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عقدت الفاو اجتماعا وزاريا خاصا في روما بشأن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أعقبه اجتماع خاص لرؤساء الدول والحكومات في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأكد الإعلان الصادر عن هذا الاجتماع مجددا الرغبة في أن يلقي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية اهتماما خاصا ومعاملة تفضيلية. وعلاوة على ذلك، تم إقرار المقترحات الوزارية من أجل تعزيز برامج الأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال بناء القدرات، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة في المجالات العديدة المتعلقة بالتغذية ونوعية الغذاء واستغلال وحياسة الأراضي والاستثمار والتجارة، وكذلك الأنشطة المتعلقة بتنمية قطاعات الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك. وتم اعتماد برنامج للأمن الغذائي المستدام، وسيجري تنفيذه من خلال التوسع في البرامج الإقليمية التي تضطلع بها المنظمة فيما يتصل بالأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقع في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وكذلك من خلال مبادرة ماثلة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقع في منطقة المحيط الهندي. وتجري المنظمة الآن اتصالات بأوساط المانحين لتحقيقا لذلك الغرض.

٦٢ - كما واصلت المنظمة دعمها للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال برامج الأمن الغذائي الإقليمية المذكورة أعلاه، في الدول التي تقع في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بصفة أساسية، عن طريق تعزيز نظم إنتاج الأغذية، وأطر السياسات المتعلقة بالغذاء، والتوسع في التجارة الزراعية. وفي منطقة البحر الكاريبي، اكتملت، بمساعدة من الفاو، خطط الاستثمار الوطنية المتوسطة الأجل الخاصة بجميع البلدان، وذلك بهدف زيادة الأنشطة التي تجري حاليا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية، وتوسيع نطاق هذه الأنشطة.

٦٣ - وضمن هذا الإطار، تُدعى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على نفقتها الخاصة في بعض الحالات، إلى المشاركة في حلقات العمل دون الإقليمية التي تنظمها الفاو وفي غيرها من اجتماعات الفاو ذات الصلة، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بمصائد الأسماك. وتتمتع أيضا بعض الأقاليم بموارد حرجية. وقد اضطلعت الفاو بإعداد معلومات تتسم بالموثوقية عن هذه الموارد في سياق التقييم الذي أجرته للموارد الحرجية، وقامت بنشرها. وفي إطار الشبكة

الدولية لتنظم البيانات الغذائية، تقوم المنظمة بأنشطة تتعلق بالتركيب الغذائي في كاليدونيا الجديدة.

٦٤ - وقدمت المنظمة من خلال نظامها العالمي للمعلومات والإنذار المبكر تقارير عن الآثار التي خلفها إعصار تشارلي في البلدان والأقاليم الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، وكذلك تأثيره على احتمالات توافر المحاصيل والأغذية في تلك المنطقة وغيرها من المناطق التي يقع بها العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

واو - ردود إضافية

٦٥ - وردت أيضا ردود من الوكالات المتخصصة التالية أفادت بأنها لا تنظم في الوقت الحالي أية برامج للمساعدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنظمة التجارة العالمية.